مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تسليم سلاح حزب العمال الكردستاني: قراءة في مواقف الجماعات الكردية في منطقة الشرق الأوسط

د. رشا العزاوي

باحث اول

مركز الخليج للأبحاث

شهدت محافظة السليمانية العراقية في ١١ تموز/يوليو ٢٠٢٥، حدثا تاريخيًا غير مسبوق حين أقدم ثلاثون عنصرًا من حزب العمال الكردستاني (PKK)، نصفهم من النساء، على إحراق أسلحتهم في كهف "كاسينا"، في خطوة رمزية أنهت حقبة امتدت لأكثر من أربعة عقود من العمل المسلح. لم يكن هذا المشهد مجرد استعراض إعلامي، بل محطة مفصلية أُعلن فيها طيّ صفحة طويلة من العنف السياسي والكفاح المسلح، وبدء تحول استراتيجي جديد في مسار القضية الكردية، ليس في تركيا وحدها، بل على امتداد خارطة الشرق الأوسط

يعود تأسيس حزب العمال الكردستاني إلى عام ١٩٧٨، بعد أن تشكلت نواته الأولى منذ ١٩٧٣ حول عبد الله أوجلان، الذي قاد الحزب على أساس أيديولوجي ماركسي-لينيني قومي، واضعًا هدفه الأكبر في إقامة "دولة كردية مستقلة وموحدة" تشمل المناطق ذات الأغلبية الكردية في تركيا وسوريا والعراق وإيران، وانطلق الحزب منذ بداياته بمشروع مسلح عدائي للدولة التركية ، ثم دشّن مرحلة الكفاح المسلح رسميًا في ١٥ آب/أغسطس ١٩٨٤ بهجمات دامية طالت بلدتي إروه وشمدينلي، معلنًا بذلك بداية نزاع دموي خلّف أكثر من ١٥ ألف قتيل وخسائر اقتصادية جسيمة تجاوزت تريليوني دولار ، رغم الدعم الإقليمي والدولي الذي تلقّاه PKK، خصوصًا من بعض الأنظمة المجاورة كالنظام السوري في التسعينيات، فإن تحولات داخلية وخارجية متراكمة قادت إلى إضعاف التنظيم تدريجيًا ، فقد طورت تركيا أدواتها الأمنية والتقنية، خاصة بعد ٢٠١٦، وأطلقت سلسلة عمليات عسكرية خارج الحدود مثل "درع الفرات"، "غصن الزيتون"، و"مخلب البرق"، مما قلص من قدرات PKK وحيّد أكثر من ٢٠٠ عنصر من قياداته الفاعلة

لقد جاء التحول الجذري في مسار التنظيم من داخل التنظيم نفسه، وتحديدًا من مؤسسه عبد الله أوجلان، الذي أعلن وهو بالسجن في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٥ ، حل الحزب من الناحية الأيديولوجية، معتبرًا أن المشروع الذي تأسس عليه الحزب قد "أفلس"، وأن مفاهيم كالدولة القومية والفيدرالية والحكم الذاتي لم تعد صالحة للتطبيق في ظل تحولات الإقليم والعالم ، هذه الرسالة تبعها لاحقًا في أيار/مايو ٢٠٢٥، إعلان المؤتمر الثاني عشر للحزب عن حله تنظيمياً، إيذانًا بانتهاء أحد أعقد الصراعات العرقية في المنطقة ؛ التغير في موقف أوجلان جاء متناغمًا مع تحولات دولية وإقليمية أضعفت التنظيم ، فالولايات المتحدة اعلنت أن قوات سوريا الديمقراطية الكردية (قسد) وهي حليفتها في سوريا ، التي تشكّل وحدات YPG عمودها الفقري، ليست مؤهلة لدولة، ورفضت الاستمرار في دعمها على أساس مشروع قومي كردي ، كما تغير المشهد في سوريا مع بروز قيادة جديدة برئاسة أحمد الشرع، أعادت طرح مركزية الدولة السورية، ما دفع الأكراد السوريين للتفكير في الاندماج ضمن النظام.

في إيران، يتعرض الجناح الكردي المسلح المعروف بـPJAK لضغوط متزايدة بموجب اتفاق أمني مع العراق لتفكيك وجوده قرب الحدود ، ورغم هذه التطورات، لم يشمل قرار حل PKK الجناح الإيراني PJAK، الذي لا يزال يرفض تسليم سلاحه، فقد أكد متحدث باسم الحزب، أمير كريمي، أن قرارات PKK لا تُلزم PJAK، وأنهم يحتفظون بسلاحهم تحت ذريعة "الدفاع المشروع". ويبررون ذلك بعدم توفر ضمانات حقوقية كافية، إضافة إلى انعدام الثقة في مسار التفكيك. وبذلك، بقي هذا الفصيل نشطًا في المناطق الحدودية الوعرة بين إيران والعراق، ما يفرض تحديًا أمام بغداد وطهران وتركيا في مساعيها لاستكمال تفكيك البنية المسلحة الكردية

لقد أصبح من الواضح أن مستقبل القضية الكردية بات مرهونًا بمدى قدرة دول الإقليم على إدارة الانتقال من العمل المسلح إلى الحل السياسي، وتوفير إطار قانوني يضمن الشراكة القومية داخل الدول، لا عبر مشاريع انفصالية. ومع إعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتهاء "عصر الإرهاب"، فإن صفحة الصراع مع PKK قد تُطوى، ليبدأ فصل جديد، عنوانه "الكرد في الدولة، لا الدولة الكردية"، ومع ما تقدم سنكون امام واقع جديد للكرد وكيفية تعاملهم مع قضيتهم بعد التخلي عن الخيار المسلح .

الرؤية التركية للقضية الكردية ما بعد إلقاء السلاح

تشكلت الرؤية التركية تجاه القضية الكردية وحزب العمال ضمن منطق الدولة القومية الصلبة، فقد صنفته بوصفه تهديدًا وجوديًا لوحدة الدولة وأمنها، وأُدرج منذ وقت مبكر ضمن قوائم الإرهاب في تركيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. ولم تقتصر هذه الرؤية الأمنية على الجانب العسكري، بل امتدت لتجريم النشاط السياسي والثقافي الكردي ككل ، وحتى تعاون الولايات المتحدة مع قوات YPG، الذراع العسكرية للاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا، والتي تُتهم في تركيا بارتباطها الوثيق بـ PKK هذا التعاون العسكري في سياق محاربة تنظيم داعش أثار غضب أنقرة، التي رأت فيه تهديدًا مزدوجًا لأمنها القومي ولسرديتها حول "الإرهاب الكردي" ، ومع ذلك حافظت تركيا على رؤية أمنية متشددة تجاه حزب العمال الكردستاني، قائمة على رفض أي شرعية سياسية أو ثقافية مستقلة للكرد خارج منطق "المواطنة القومية الواحدة" هذه الرؤية قد نجحت في بعض المحطات في إضعاف مواقع الحزب عسكريًا، واضعفت حضوره السياسي أو الثقافي ، ومع ذلك يمكن القول ومنذ أكثر من أربعة عقود ظلّت العلاقة بين الدولة التركية والقضية الكردية محكومة بمنطق أمني صرف ، وُضع حزب العمال الكردستاني في صدارة هذه المعادلة المعقدة، إذ لم يُنظر إليه يومًا من زاوية الأسباب التي أدت إلى ظهوره، بل دائمًا من زاوية التمرد والعنف والعداء للدولة. كانت المقاربة الأمنية التركية واضحة المعالم: تفكيك التنظيم، ملاحقة أفراده، وإغلاق أي نافذة قد تُفضي إلى شرعية سياسية لحراك كردي خارج ضوابط الدولة التركية

لقد بدأ حزب العمال الكردستاني ، مع هذا السياق المعقد ، منذ منتصف الألفينات مراجعة أيديولوجية عميقة، أعلن من خلالها تحوّله من خطاب الدولة القومية إلى خطاب "الكونفدرالية الديمقراطية"، ورغم أهمية هذا التحول، فإن الدولة التركية لم تتعامل معه كتحول جذري، بل نظر إليه بوصفه مناورة أو تكتيكًا لإعادة التموضع دون التخلي عن الجوهر الانفصالي ، لكن التحول الفعلي والميداني في قضية الصراع جاء حين أعلن الحزب – في لحظة مفصلية – قراره بحل نفسه كتنظيم مسلح، والتخلي عن العمل المسلح نهائيًا، وفتح صفحة سياسية جديدة اساسها التصالح مع الدولة ، إلا أن دلالة الحدث تجاوزت مجرد الإعلان، حين اختار الحزب إحراق سلاحه في كهف "جاسه نه" – وهو موقع يحمل رمزية عميقة في الوعي الكردي، كونه ارتبط بثورة الشيخ محمود الحفيد البرزنجي، وبإطلاق أول صحيفة كردية ثورية عام ١٩٢٣ ، وقد شكّل هذا المشهد، حيث المقاتلون السابقون يحرقون أسلحتهم طوعًا، نقطة تحول استثنائية ؛ في المقابل، جاء الرد التركي رسميًا مرحبًا، وإن تخلله الكثير من الحذر ، فقد أعلن الرئيس رجب طيب أردوغان أن الدولة "حققت النصر"، مؤكدًا أن تركيا تفتح الآن فصلًا جديدًا من السلام والتنمية. لكنه أضاف أن نزع السلاح وحده غير كافٍ، بل يجب تفكيك البنية الكاملة للتنظيم، بما فيها أذرعه السياسية والاستخباراتية وشبكاته الخارجية. هذا الموقف – الذي يتبنى الاعتراف باللحظة دون الثقة الكاملة فيها – يعكس إدراك الدولة أن إنهاء الصراع يتطلب مراقبة دقيقة، ليس فقط للميدان، بل أيضًا للسردية السياسية الجديدة التي يسعى الحزب إلى ترسيخها

و ينظر إلى هذا التطور بوصفه فرصة تاريخية لإعادة تشكيل العلاقة بين تركيا والقضية الكردية، وفتح نافذة لتسوية إقليمية شاملة ، فحلّ حزب العمال الكردستاني كتنظيم مسلح، يمهد الطريق لتحسين العلاقات التركية مع بغداد وأربيل، ويعزز من قدرة تركيا على تقديم نفسها كشريك إقليمي فاعل في إعادة بناء مناطق مثل سنجار، وضبط الحدود، وتطوير البنية التحتية المشتركة. كما أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة قد يجدان في هذا التحول نقطة ارتكاز لدفع أنقرة نحو إصلاحات ، قد تنعكس إيجابًا على ملف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي ؛ إلا أن التحدي الأكبر لا يكمن في رمزية الخطوة، بل في ترجمتها إلى سياسات ، فالمقاتلون السابقون لا يمكن دمجهم في المجتمع بقرارات بيروقراطية أو رواتب رمزية ، بل يحتاجون إلى برامج شاملة للتأهيل والتدريب، توفر لهم المعنى الاقتصادي والاجتماعي لحياتهم الجديدة ، فليست المسألة في تسليم السلاح ، بل في ما إذا كانت الدولة التركية ستلتقط اللحظة بوصفها فرصة تأسيس، لا نهاية صراع فقط ، والتحول لعقد اجتماعي جديد يدعم مسار الدولة

بدأ حزب العمال الكردستاني ، مع هذا السياق المعقد ، منذ منتصف الألفينات مراجعة أيديولوجية عميقة، أعلن من خلالها تحوّله من خطاب الدولة القومية إلى خطاب "الكونفدرالية الديمقراطية"، ورغم أهمية هذا التحول، فإن الدولة التركية لم تتعامل معه كتحول جذري، بل نظر إليه بوصفه مناورة أو تكتيكًا لإعادة التموضع دون التخلي عن الجوهر الانفصالي

مستقبل اكراد سوريا

تعد قوات سوريا الديمقراطية (قسد) التي تأسست في أكتوبر ٢٠١٥، تحالفًا متعدد الأعراق والأديان يضم فصائل كردية، عربية، آشورية/سريانية، بالإضافة إلى جماعات تركمانية وأرمنية وشركسية وشيشانية ، تُشكل وحدات حماية الشعب (الكردي في الغالب) نواتها الأساسية وتقودها عسكريًا . أعلنت قسد أن مهمتها بناء سوريا علمانية، ديمقراطية، وفدرالية . وقد تركز دور قسد الأساسي في السنوات الماضية على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بدعم من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ، ونجحت قسد في طرد داعش من مناطق استراتيجية مهمة مثل الهول، الشدادي، سد تشرين، منبج، والطبقة، فضلا عن العاصمة السابقة للتنظيم في الرقة.

تسيطر قسد بشكل كلي أو جزئي على مساحة تقدر بحوالي ٦٠ ألف كيلومتر مربع، ما يعادل ثلث مساحة سوريا تقريبًا، وتتركز سيطرتها في محافظات الحسكة، الرقة، وأجزاء من دير الزور وحلب، وهذه المناطق غنية بالنفط والغاز، مما يمنح قسد نفوذًا اقتصاديًا كبيرًا

يعد التحول في سوريا نقطة فاصله في تاريخ القضية الكردية ، فسقوط نظام بشار الاسد ودعم الولايات المتحدة الاميركية للرئيس الجديد احمد الشرع ، جعل قسد تنخرط بمفاوضات مع الرئاسة ، وبضغوط من واشنطن ، بالإضافة الى العامل الأساس المتمثل بإعلان عبد الله أوجلان في فبراير ٢٠٢٥ من سجنه عن حل حزب العمال الكردستاني (PKK) والتخلي عن العمل المسلح، تحوّل الصراع من الميدان إلى طاولة السياسة ، وهنا تتلاقى العلاقة بين التحول داخل PKK وامتداده السوري، حيث تُعد وحدات حماية الشعب (YPG) وقوات سوريا الديمقراطية (قسد) امتدادًا فكريًا وتنظيميًا واضحًا للحزب ، مما دفعه للتوقيع في ١٠ مارس ٢٠٢٥، على اتفاق من ٨ بنود مع الرئيس الشرع يقضي بدمج قوات سوريا الديمقراطية في مؤسسات الدولة السورية. ينص الاتفاق على وحدة الأراضي السورية ورفض التقسيم. ومن المتوقع أن تشمل بنود الاتفاق دمج المؤسسات المدنية والعسكرية في الشمال الشرقي، وضمان عودة النازحين داخليًا، ووقف شامل لإطلاق النار على مستوى البلاد. كما وعد الشرع بملاحقة مجرمي الحرب من النظام السابق. هذا الاتفاق، الذي تدعمه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، يمثل خطوة نحو تحقيق الاستقرار في سوريا

وعلى الرغم من هذا الاتفاق، تواجه عملية السلام عدة تحديات

١. خلافات حول طبيعة الحكم: فما زالت هناك خلافات بين دمشق وقسد بشأن طبيعة الحكم الوطني، حيث تفضل قسد اللامركزية بينما تتمسك دمشق بالمركزية.

٢. الاندماج العسكري: ترغب قسد في الحفاظ على استقلاليتها العسكرية، مما يعقد عملية الاندماج الكامل في الجيش السوري.

٣. مستقبل السيطرة على المناطق ذات الأغلبية العربية: تسيطر قسد على مناطق ذات أغلبية عربية، ومستقبل هذه السيطرة يثير تساؤلات.

٤. معتقلات وسجون داعش: تدير قسد معتقلات وسجون تضم عناصر داعش، ومستقبل هذه المعتقلات يمثل تحديًا أمنيًا.

٥. العلاقة مع تركيا والجماعات المدعومة منها: تستمر التوترات مع تركيا والجماعات المدعومة منها، وتطالب قسد بسحب "الجيش الوطني السوري" المدعوم من تركيا من المناطق الكردية.

اما التحديات الميدانية التي تواجه هذا الاتفاق فهي عديدة: أولًا ضعف ثقة عناصر قسد في أن دمشق لن تستهدفهم لاحقًا، ثانيًا استمرار تهديد داعش الذي لا يزال يستدعي وجودًا عسكريًا كرديًا لحماية المناطق، ثالثًا وجود فصائل داخل قسد ليست كردية ترفض الاتفاق خوفًا من خسارة المكتسبات، وأخيرًا الضغوط المتداخلة من واشنطن التي تدعم التهدئة المنظمة، وتركيا التي تراقب عن كثب نقل السلطة إلى دمشق

أما الموقف التركي الرسمي، فيقف على طرف الحبل بين المنطق الأمني والسياسي. فتركيا ترى YPG امتدادًا لـPKK، وتحيط هذه الفكرة رفضًا قاطعًا لأي استقلال عسكري أو سياسي لهذا الفرع، وتصر عليه أكثر من رفضها لحل PKK نفسه في العراق ، ورغم ان أردوغان كان متسامحًا مع الاتفاق، مع تأكيده على ضرورة بقاء المطارات وحقول النفط والمعابر الحدودية تحت سيطرة الحكومة في دمشق، الا انه عاد وأكد ووزير خارجيته هاكان فيدان أن حلّ PKK يجب أن يكون كاملًا بلا أية استثناءات، وأن انسحاب الأسلحة من العراق دون سوريا غير كاف ، في وقت بدأ يظهر تعاون استخباري وأمني بين أنقرة ودمشق، ربما بهدف ختم تفكيك هذه الأذرع المتشعبة، بما في ذلك تنسيق مع الولايات المتحدة والبلدان الإقليمية ، وحتى واشنطن من خلال المبعوث الأمريكي توم براك جدد تأكيده أن دعم قسد يعتمد على التنفيذ الجاد للاتفاق، وأن أي إخلال به يعني فقدان الدعم الكامل

المشهد المتعلق بالفاعلين في الملف الكردي في سوريا يتجه نحو عدة سيناريوهات محتملة: الأول يتضمن دمج قسد كأفراد ضمن الجيش، بدون سلاح مستقل، وهو ما يحقق هدنة أمنية قد ترضي تركيا ودمشق مؤقتًا. الثاني يتمثل في اندماج قسد ككتلة مستقلة داخل الجيش، وهو ما يرفضه النظام وتركيا، لكنه قد يحافظ على بعض النفوذ الكردي. أما السيناريو الثالث فسيكون فشل الاتفاق فيشعل المواجهات من جديد ، وربما تأسيس تحالفات جديدة مع قوى إقليمية أو دولية ، وكذلك فان الوصول الى اتفاق بين انقرة وحزب العمال او الاتفاق بين قسد ودمشق ، لا يعني نهاية القضية الكردية لدى السوريين منهم وإنما ستكون هذه مرحلة اختبار للنوايا تجاههم وبالشكل الذي يعيد الملف من جديد مع اي لحظة انسداد في المصالح

إيران و (PKK) والقضية الكردية :

تُعد علاقة إيران مع حزب العمال الكردستاني (PKK) وحزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK) من أكثر العلاقات الإقليمية تعقيدًا وتشابكًا، لما تنطوي عليه من تداخلات أمنية وإيديولوجية وجيوسياسية ، ورغم أن إيران تضم أقلية كردية تُقدّر بنحو ١٠% من سكانها، ابدت

طهران مرونة تجاه القومية الكردية داخل حدودها، لكن علاقتها مع الفصائل الكردية المسلحة في حالة من التوتر الدائم والتوظيف البراغماتي في آن واحد

بدأت العلاقة بين إيران وPKK قبل عقود وكانت في مراحل معينة قائمة على التعاون الضمني، حيث استغلت طهران وجود الحزب على حدودها لاستخدامه كورقة ضغط ضد تركيا، عدوها الإقليمي التقليدي ، وبالرغم من أن PKK هو تنظيم ماركسي-لينيني، يتعارض إيديولوجيًا مع النظام الديني الايراني ، فإن الحسابات الجيوسياسية دفعت طهران إلى دعمه أو على الأقل غض النظر عن نشاطه عندما يخدم مصالحها في إضعاف النفوذ التركي أو التوسع في مناطق الصراع، كما حصل بعد اندلاع الحرب السورية عام ٢٠١١ ، فخلال تلك الأزمة، تحوّل التقاطع بين إيران وPKK إلى تنسيق شبه مباشر، خاصة في دعم نظام الأسد، ما مكّن الطرفين من ممارسة ضغوط مزدوجة على تركيا

لكن في المقابل، حمل تأسيس حزب الحياة الحرة الكردستاني (PJAK) عام ٢٠٠٤ بعدًا آخر للعلاقة، إذ اعتبرته إيران تهديدًا داخليًا مباشرًا، ف ـPJAK، الذي يُعد الجناح الإيراني لحزب العمال الكردستاني، انطلق بنشاط مسلح يطالب بحقوق الأكراد الإيرانيين في مناطق مثل كردستان وأذربيجان الغربية وكرمانشاه وإيلام، وتسبب في تصعيد الصراع المسلح مع الحرس الثوري ، خاض الجانبان مواجهات عنيفة بلغت ذروتها في عام ٢٠١١ ، حين شنت إيران هجومًا واسعًا على معاقل PJAK في جبال قنديل داخل العراق، ما أدى إلى إعلان وقف إطلاق نار غير مستقر ظل قائمًا حتى عام ٢٠١٦. ومنذ ذلك الحين، استمرت الاشتباكات بشكل متقطع، ضمن معادلة إيرانية تقوم على ضرب الحزب عسكريًا داخل العراق ومنع تمدده في الداخل الإيراني

رغم العداء العسكري المعلن، فإن PJAK حافظ على ارتباطه الأيديولوجي والتنظيمي بـPKK. فالعديد من قادة PJAK هم من أعضاء PKK السابقين، ويعتبرون زعيم الحزب عبد الله أوجلان رمزًا فكريًا يُدرس فكره في معسكرات التدريب داخل قنديل. كما أن PJAK يتخذ من المناطق الخاضعة لسيطرة PKK في شمال العراق، مثل جبال أسوس، قواعد رئيسية له، ويخضع للمرور من خلالها لنقاط تفتيش PKK، ما يؤكد الطابع العضوي لهذا الامتداد. مع ذلك، تُظهر PJAK أحيانًا مواقف أكثر استقلالية، خصوصًا في سياق التطورات الإقليمية الحساسة

حمل تأسيس حزب الحياة الحرة الكردستاني (KAJP) عام ٢٠٠٤ بعدًا آخر للعلاقة، إذ اعتبرته إيران تهديدًا داخليًا مباشرًا، ف ـKAJP، الذي يُعد الجناح الإيراني لحزب العمال الكردستاني

وواحدة من اهم هذه التطورات كانت الحرب الإسرائيلية–الإيرانية الأخيرة، والتي تفاعل معها PJAK وسائر الأحزاب الكردية الإيرانية المعارضة بمواقف مختلفة. فقد اعتبر PJAK أن الحرب ناتجة عن السياسات العدوانية للنظام الإيراني وتدخله في شؤون الدول الأخرى، داعيًا إلى توحيد القوى الكردية الإيرانية وتنظيم لجان محلية للدفاع عن السكان المتضررين، كما شدد على رفضه لأي

تدخل خارجي يُستغل لإضعاف القضية الكردية. أما أحزاب مثل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني (PDKI) وحزب كومالا، فقد اختارت تبني مواقف أكثر حذرًا، تركز على ضرورة التغيير الداخلي عبر الوسائل السلمية والديمقراطية، مع التحذير من فرض تغييرات من الخارج أو الدخول في تحالفات قد تستخدمها قوى إقليمية ودولية لأجندات لا تخدم تطلعات الكرد في إيران

> **رغم الاتفاق الأمني العراقي-الإيراني في مارس ٢٠٢٣ لنزع سلاح الجماعات الكردية المسلحة في إقليم كردستان، فإن PJAK بقي خارج هذا الاتفاق، محتفظًا بمواقعه في قنديل وأسوس، ما يجعله نقطة توتر إقليمي دائمة**

تُدرك الأحزاب الكردية الإيرانية عمق التفاوت في تعامل الدولة الإيرانية مع القضية الكردية مقارنة بجيرانها؛ ففي العراق حصل الأكراد على حكم ذاتي معترف به دستورياً منذ عام ٢٠٠٥، وفي سوريا أنشأوا إدارة ذاتية فعلية، بينما في تركيا وعلى الرغم من استمرار قمع PKK، فقد أُعلن مؤخرًا عن حل الحزب ذاته من قبل قياداته، في خطوة فسّرها البعض على أنها بداية لتحول في مسار القضية الكردية التركية. أما في إيران، فما تزال القبضة الأمنية مشددة، وتُظهر السلطات استعدادًا مستمرًا لاستخدام القوة المفرطة ضد أي تعبير مسلح عن الهوية الكردية

ضمن هذا السياق، يُعد PJAK الحالة الكردية الأكثر تنظيمًا داخل إيران، لكنه يواجه مأزقًا حقيقيًا يتمثل في غياب الدعم الدولي، وتراجع زخم الحركات المسلحة لصالح المسارات السياسية. كما أن إعلان PKK عن تفكيك نفسه مؤخرًا أثار تساؤلات في إيران بشأن مستقبل PJAK، وإمكانية إعادة تشكيل الحركة الكردية المسلحة بشكل جديد قد يزيد من تعقيد المشهد الأمني والسياسي. ومما زاد من تعقيد العلاقة الثلاثية بين إيران وPJAK وPKK، هو تدخل الولايات المتحدة في هذا الملف فقد صنفت واشنطن PJAK كمنظمة إرهابية عام ٢٠٠٩، في خطوة فسّرها البعض على أنها محاولة لطمأنة تركيا، التي تُعد PJAK امتدادًا لتهديد PKK ، لكن الدعم الأميركي للوحدات الكردية في سوريا (YPG)، المرتبطة هي الأخرى بـPKK، عمّق الفجوة مع أنقرة، وفتح الباب أمام إيران لتظهر كحليف أكثر موثوقية لتركيا في ملف محاربة الإرهاب الكردي، وهو ما استغلته طهران في تعزيز علاقاتها الأمنية مع تركيا في السنوات الأخيرة

ورغم الاتفاق الأمني العراقي-الإيراني في مارس ٢٠٢٣ لنزع سلاح الجماعات الكردية المسلحة في إقليم كردستان، فإنPJAK بقي خارج هذا الاتفاق، محتفظًا بمواقعه في قنديل وأسوس، ما يجعله نقطة توتر إقليمي دائمة. ومع استمرار إيران في شن ضربات عسكرية على هذه المواقع، تظلPJAK حالة عسكرية وسياسية قائمة، ترفض التخلي عن السلاح أو الانخراط في عملية سياسية مشروطة، وتُصر على أن تسليحها هو للدفاع عن النفس ضد سياسات الدولة القمعية ، وبالتالي، فإن المشهد الراهن يُظهر أن PJAK لا يمثل مجرد فصيل مسلح، بل هو امتداد استراتيجي للـ PKK في إيران، يحمل أبعادًا إقليمية عابرة للحدود، ويؤثر بشكل مباشر على العلاقات بين إيران وتركيا

والولايات المتحدة. ورغم أن الحزب لا يطالب رسميًا بالانفصال، إلا أن تمسكه بالسلاح وطروحاته القومية يجعل منه تهديدًا دائمًا لوحدة الدولة الإيرانية من وجهة نظر طهران. وبينما يبقى النضال الكردي داخل إيران أسير توازنات داخلية ومصالح إقليمية متضاربة، فإن PJAK يظل معلقًا بين خطاب المظلومية القومية والواقع العسكري الميداني، في ظل غياب دعم دولي صريح وتضييق أمني مكثف ؛ وفي الخلاصة، تعكس العلاقة بين إيران وPKK/PJAK طبيعة الصراعات المعاصرة المعقدة التي تتقاطع فيها الهويات القومية بالتحالفات الإقليمية والتجاذبات الدولية، حيث لا تُبنى التحالفات على أساس إيديولوجي بقدر ما تُدار وفق حسابات استراتيجية تتغير بتغير المشهد السياسي في سوريا والعراق وتركيا، وتنعكس مباشرة على استقرار الداخل الإيراني وهشاشة الساحة الكردية فيه

اما مواقف بقية الاحزاب الكردية الإيرانية ورؤيتهم للتطورات في المنطقة فقد كان للحرب الاسرائيلية – الايرانية انعكاس كبير عليها، تلك المواقف التي اشرت حذراً واضحاً ينبع من تجربة طويلة الأمد مع النظام الايراني . فعلى الرغم من تمسك هذه الجماعات برغبتها في تغيير النظام الحاكم، فإنها تتعامل مع الدعوات الخارجية التي تدعو إلى تصعيد الصراع و"تغيير النظام" بحذر شديد، مترافقة مع شكوك واضحة نتيجة تاريخ طويل من القمع والتهديدات الأمنية التي طالت مناطق الأكراد داخل إيران ، اذ تعتبر هذه الأحزاب المعارضة أن أي تحرك مسلح أو دعم خارجي لفك الارتباط من النظام يجب أن ينبني على قاعدة شعبية واسعة داخل المدن الكبرى الإيرانية، وليس فقط على تحركات في المناطق الكردية، وذلك لتجنب أن تتحول المناطق الكردية إلى هدف للملاحقة والتضييق كما حدث في مراحل سابقة من الصراعات. في هذا السياق، لم تلتقط هذه القوى الدعوات للتصعيد أو التورط المباشر في الحرب الجارية، بل ترجح قيام نظام طهران بحملة قاسية ضد الأكراد بعد أي انخفاض مؤقت في المشهد العسكري

فيما يخص البنية التنظيمية والعسكرية للأحزاب الكردية الإيرانية، هناك ارتباط وثيق مع حركات كردية في مناطق أخرى، وخاصة في إقليم كردستان العراق. هذا الارتباط، رغم أهميته في توفير ملاذات وتنظيمات عسكرية، جعل هذه الأحزاب عرضة لضغوط أمنية متبادلة بين سلطات إقليم كردستان والنظام الإيراني. إذ تلتزم حكومة الإقليم بحجب الدعم العسكري لهذه الفصائل تحت ضغط إيراني، ما يجعل الأحزاب تجد نفسها في وضع معقد بين حماية قواعدها الشعبية والمخاطر الأمنية المستمرة. إضافة إلى ذلك، تشكل العمليات التي تتلقاها هذه الأحزاب من تدريبات ودعم لوجستي في بعض الأحيان من جهات خارجية، وسط نزاع إقليمي معقد تتداخل فيه مصالح دولية متعددة، عامل تأجيج إضافي للنظام الإيراني والذي يبسط قبضته الأمنية على هذه الحركات بشكل أكثر تشدداً في الآونة الأخيرة

على المستوى الإقليمي، يلعب إقليم كردستان العراق دوراً محورياً، إذ يشكل ميداناً حساساً يمس التوازنات بين القوى المحلية والإقليمية، خصوصاً بين القوى الكردية ذات النفوذ داخل الإقليم والعلاقات المتباينة التي تنشط تجاه كل من إيران والولايات المتحدة. تبرز أزمة بين تلك القوى الكردية بما يتعلق بتحالفاتها ومواقفها إزاء الصراع الإقليمي، ما يعكس ضعف وحدة الموقف الكردي أمام التحديات الأمنية والسياسية. ومن ناحية معارضة النظام الإيراني، تبقى الأحزاب الكردية في وضع يحتم عليها تبني مواقف متزنة تعكس حرصها على البقاء وعدم الانجرار إلى صراعات قد تزيد من معاناة المجتمع الكردي داخل إيران، مع استمرار متابعة التطورات السياسية في الداخل الإيراني والإقليمي والجهود الدولية الداعمة لحقوق الأقليات وحق تقرير المصير

أظهرت تقارير متعددة دورًا واضحًا لحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) في تسهيل نشاطPKK داخل الإقليم، سواء من خلال مدّ حدوده بمعسكرات وممرات تنظيمية، أو عبر التغاضي الأمني والاستخباراتي

قرار PKK وتداعياته على المشهد العراقي

تكشف العلاقة بين حزب العمال الكردستاني (PKK) وإقليم كردستان العراق عن تداخلات أمنية وسياسية عميقة امتدت لعقود، ما يجعل هذا الملف أحد أعقد الملفات في المشهد العراقي الكردي، فقد أظهرت تقارير متعددة دورًا واضحًا لحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) في تسهيل نشاطPKK داخل الإقليم، سواء من خلال مدّ حدوده بمعسكرات وممرات تنظيمية، أو عبر التغاضي الأمني والاستخباراتي. هذا الواقع مكّن تركيا من الاستفادة من شبكات معلوماتية ممتدة داخل بنية PKK، ووفّر لها أحيانًا الظروف الميدانية الملائمة لضبط عملياته، أو حتى لتمهيد تحركات عسكرية داخل الإقليم، ضمن ما يمكن وصفه بتنسيق أمني مستتر

لقد تعززت العلاقة بين KDP وتركيا بمرور الوقت بفعل مصالح اقتصادية ضخمة، يأتي على رأسها خطوط تصدير النفط الكردي عبر تركيا، والمشاريع الاستثمارية التركية الكبرى داخل الإقليم، ما أضفى على العلاقة أبعادًا استراتيجية يتجاوز فيها الاقتصاد إلى الأمن والسياسة. في المقابل، وُجهت اتهامات متكررة إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) بالتقارب مع PKK، وبالأخص جناحه السوري المتمثل في YPG. هذا التقارب، الذي اعتبرته تركيا تهديدًا لأمنها القومي، أثار مخاوف تركية من تنامي جناح كردي داخل العراق يحمل أجندة مغايرة للتي يمثلها KDP، ويعارض التفاهمات الأمنية بين الإقليم وتركيا، بل ويسعى لتثبيت وجود تنظيمي موازٍ في مناطق استراتيجية مثل السليمانية وسنجار

ويُجسّد قضاء سنجار صورة مصغّرة لهذا التعقيد ، ففي أعقاب فراغ أمني خلّفه اجتياح تنظيم داعش عام ٢٠١٤، دخل PKK بقوة إلى المنطقة تحت ذريعة حماية الإيزيديين، وأنشأ وحدات مقاومة سنجار (YBS)، وهي تشكيلات مسلحة محلية موالية له، سعت لتثبيت سلطة أمنية ومدنية مستقلة، مدعومة من فصائل تابعة للحشد الشعبي العراقي ، هذا الوجود العسكري المنظم وضع PKK في مواجهة مفتوحة مع كلٍّ من حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في بغداد، كما جعل من سنجار ساحة صراع بين مشاريع متداخلة، أحدها يتبناه PKK ويتجاوز فيه حدود الدفاع المحلي إلى محاولة فرض نفوذ استراتيجي على الأرض

وقد جاء التحول الرمزي الكبير الذي أعلنه حزب العمال الكردستاني في فبراير ٢٠٢٥، بقرار حله ونزع سلاحه، ليفتح أبواب التساؤل عن مدى تأثيره الفعلي على الأرض، خصوصًا في ظل بقاء فصائل كـ YBS خارج نطاق هذا القرار. فرغم إعلان PKK الرسمي، فإن YBS لم تُبد أي تجاوب يُذكر، واحتفظت بحضور عسكري يُقدّر بنحو ١٥٠٠ مقاتل، رافضة الانسحاب من سنجار، ومشككة في نوايا الحكومة العراقية بشأن مستقبل المنطقة. هذا التوجس المتبادل حال دون تنفيذ اتفاق سنجار، الموقع في أكتوبر ٢٠٢٠ ، بين بغداد وأربيل والذي رعته الأمم المتحدة والتحالف الدولي، وكان يهدف إلى إعادة السيطرة الحكومية الكاملة على المنطقة، وإخراج الجماعات المسلحة، وفي مقدمتها PKK وYBS، مع تشكيل قوات أمن محلية من أبناء القضاء، وخطة لإعادة الإعمار وعودة النازحين

لكن الاتفاق، رغم طموحه، واجه عوائق حقيقية منذ لحظة توقيعه ، الجماعات المسلحة لم تنسحب، لا تلك المرتبطة بـPKK، ولا الفصائل المنضوية تحت الحشد الشعبي مثل كتائب حزب الله والنجباء وعصائب أهل الحق، ما أبقى السيطرة الفعلية خارج يد الدولة. تلك الفصائل، التي تتداخل أجنداتها المحلية والإقليمية، عطّلت تنفيذ الاتفاق عمليًا، وتسببت في استمرار غياب الأمن، وعجز السلطة الاتحادية عن بسط نفوذها الكامل. في موازاة ذلك، بقيت حكومة إقليم كردستان مشغولة بإعادة تقييم استراتيجيتها بعد نكسة استفتاء الاستقلال عام ٢٠١٧، الذي أعقبه تراجع كبير في نفوذها بمناطق متنازع عليها ككركوك وسنجار، إثر ردّ عسكري وسياسي حاسم من بغداد

هذا الانكفاء أدى إلى بروز رؤى جديدة داخل القيادة الكردية، تركّز على ترسيخ الحكم الذاتي في الإقليم، بدلًا من السعي الحثيث نحو الاستقلال، لكنها لم تُفلح في احتواء الكيانات العسكرية المرتبطة بـ PKK، التي استمرت في خطابها الثوري ورفضها أي تسويات لا تعترف باستقلالها الذاتي. وتزامنًا مع كل هذه التعقيدات، كانت تركيا تمارس ضغطًا متزايدًا على الاكراد في العراق. فعملياتها العسكرية الكبرى مثل "Claw–Lock" و"Claw–Eagle" جاءت بتنسيق غير معلن مع KDP، واستهدفت معاقل PKK داخل الإقليم، في تحرك يعكس شراكة أمنية حقيقية مع أحد أبرز أطراف الحكم في كردستان العراق. هذا الواقع عزز موقف تركيا، وأعاد رسم خريطة السيطرة الأمنية في الشمال العراقي، وجعل من ملف PKK عنصرًا حاسمًا في علاقات بغداد وأربيل وتركيا. كل هذه العناصر تُبرز ملامح المشهد الراهن: العلاقة بينPKK وكردستان العراق تقف على ثلاث ركائز متشابكة، أولها شراكة أمنية واستخباراتية عميقة بين KDP وتركيا، وثانيها توتر سياسي وعسكري بين PKK وPUK، وثالثها صراع متعدد المستويات حول النفوذ والسيادة والتمثيل داخل المناطق الكردية. كما يظهر أن التحول الرمزي لـ PKK لم ينعكس فعليًا على الأرض، خصوصًا في مناطق مثل سنجار، حيث تواصل YBS سلوكها

العسكري المستقل، وتتمسك بمواقعها، متحدية الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم معًا

الاتفاق الامني العراقي الإيراني وأثره على نشاط القوى الكردية

على الحدود الغربية الإيرانية، برزت، منذ مارس ٢٠٢٣، اتفاقية أمنيّة ثلاثية بين العراق، إقليم كردستان، وطهران، تهدف إلى إزالة معسكرات الجماعات الكردية الإيرانية مثل PJAK، Komala، وPAK بحلول سبتمبر ٢٠٢٣، ومنع انطلاق هجمات من الأراضي العراقية إلى إيران .

لكن الواقع الميداني أظهر عدم تنفيذ فعلي، مع استمرار نشاطات التدريب والتجنيد – بما في ذلك تجنيد الأطفال والنساء – داخل معسكرات هذه الجماعات بعيدًا عن الحدود، في تحدٍ مباشر لبنود الاتفاق. ومن بين هذه الأحزاب، يُبرز حزب آزادكردستان (PAK)، الذي يدعو لاستقلال كردستان الإيراني بالكامل ويعتمد على العنف المسلح، ويحظى بدعم خارجي، بينما يتبنى حزب كومه له (Komala) سلوكًا سياسيا ديمقراطيا مؤسسًا على فدرالية إيران، دون دعم خارجي كبير، لكن يعاني من انقسامات داخلية. أما PJAK – ذراع PKK داخل إيران – فهو يرفض التخلي عن السلاح، معتبراً أن الكفاح مسألة دفاع مشروع ضد نظام طهران، وسط تهديدات شنّ هجمات إذا لم يُلتزم بالاتفاق. عضوية إقليم كردستان وعجزه العسكري والسياسي عن فرض الاتفاق، دفع ببغداد وطهران إلى صياغة التفاهم الأمني، لكن رغم تغطية إعلامية واسعة، بقي التنفيذ جزئيًا: فقد تم نقل بعض المعسكرات بعيدًا عن الحدود، لكنها لم تُفكك، في حين استمرت التنظيمات المسلحة في نشاطها داخل عمق الإقليم، وقد دفع هذا الوضع إيران إلى الإصرار على نفوذ أمني أكبر، ووصف نقل تلك الجماعات بأنه غير كافٍ

في ظل هذه التفاعلات، يتضح أن قرارات حرق السلاح لـPKK في العراق لم تنعكس بعد على فروعها الأخرى، مثل YBS وPJAK، فضلاً عن أنها لم تؤثر بالضرورة على الطرف الإيراني. لكن التحولات الرمزية تُرغّم هذه الفصائل على مراجعة مواقفها وأعبائها الأمنية، خاصة تلك التي تواجه ضغوطًا متصاعدة من بغداد وتلويحًا إيرانيًا بالعمل العسكري. إن مصير هذه الجماعات – التي تجمع فيها مطالب كردية وقومية وطموحات عسكرية وسياسية – يعتمد اليوم على قدرة بغداد وأربيل على فرض إرادتهما بفعالية. قد يكون السيناريو الأمثل هو تفكيك فعلي لمعسكرات الفصائل الكردية الايرانية، و قد تكون إعادة إعمار سنجار وضبط الحدود مع إيران يفتح الطريق أمام إعادة الحياة والعودة بسلام مستدام

الضمانات الدولية والمؤسساتية لتنفيذ اتفاق السلام

تُعد قضية تسليم سلاح حزب العمال الكردستاني (PKK) واحدة من أكثر المسائل حساسية في المشهد السياسي والأمني الإقليمي، لما تحمله من أبعاد تاريخية معقدة، وتفاعلات داخلية وخارجية شديدة التشابك. فبينما يُروج البعض لهذه الخطوة كمدخل لتحول استراتيجي في مسار النزاع الكردي التركي، تتكشف في

الخلفية تحديات خطيرة تتعلق بغياب الضمانات الدولية والمؤسساتية الكفيلة بتحويل هذا التحول إلى عملية سلمية مستدامة. ويبرز هذا التحدي بوضوح من خلال موقف تركيا التي رغم إشاراتها الرمزية للترحيب بتفكيك الحزب، ترفض بشكل قاطع أي تدخل دولي أو إشراف خارجي على العملية، معتبرة أن مثل هذا الدور قد يمنح شرعية سياسية لكيان لا تعترف به أصلًا كطرف تفاوضي مشروع

ومما يزيد الوضع تعقيدًا هو الموقف الأمريكي الصامت، والذي تُمليه علاقة واشنطن المعقدة مع وحدات حماية الشعب الكردية (YPG) في سوريا، هذا الصمت الأمريكي يُفهم منه تجنب اتخاذ موقف قد يحرج حلفاءها المحليين في سوريا أو يعمّق التوتر مع تركيا. في ظل هذا الفراغ في الإشراف الدولي، تبرز مخاوف متزايدة من أن تتحول خطوة تسليم السلاح إلى مجرد لحظة رمزية لا تصمد أمام أول اختبار سياسي أو أمني، خصوصًا في غياب إطار قانوني أو تشريعي ملزم، يربط هذه الخطوة بتحولات هيكلية تشمل إعادة الدمج الاجتماعي والسياسي للمقاتلين، وإرساء قواعد العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية. كما أن غياب إشراف أممي أو دور لطرف ثالث محايد، كالأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي أو اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يترك العملية عرضة للانتكاس، ويُفسح المجال أمام جماعات أكثر تشددًا قد تستغل هذا الفراغ الأمني والسياسي. ولهذا، تبدو الحاجة ملحّة لبناء بيئة رقابية متعددة المستويات، تتضمن مراقبين دوليين مستقلين، ومؤسسات مجتمع مدني محلية، وبرامج متخصصة لإعادة الإدماج والتأهيل، تشمل البعد النفسي والاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين. وبدون هذه المعطيات، فإن الحديث عن السلام سيبقى محصورًا في الخطاب الإعلامي والسياسي، دون أن ينعكس على الأرض، وستظل العملية برمّتها عرضة للانفجار مع أي تغيير طارئ. وينبغي لأي تسوية حقيقية أن تقترن بجدول زمني محدد يتضمن مراحل متدرجة تشمل الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وتعديل القوانين المقيدة للحريات، وضمان تمثيل سياسي متكافئ في المؤسسات المنتخبة

التجربة التركية السابقة في عملية السلام بين ٢٠١٣ و٢٠١٥ أثبتت بجلاء أن غياب الضمانات المؤسسية ووجود قوانين فضفاضة لمكافحة الإرهاب مكّن السلطات من التراجع عن الالتزامات المعلنة بسهولة، وأدى إلى انهيار العملية برمتها وعودة العنف، فالثقة بين الطرفين ما زالت هشة، وتتطلب وجود طرف ضامن دولي يتمتع بثقل سياسي وقدرة على فرض التزامات حقيقية، وليس مجرد متابع أو مراقب

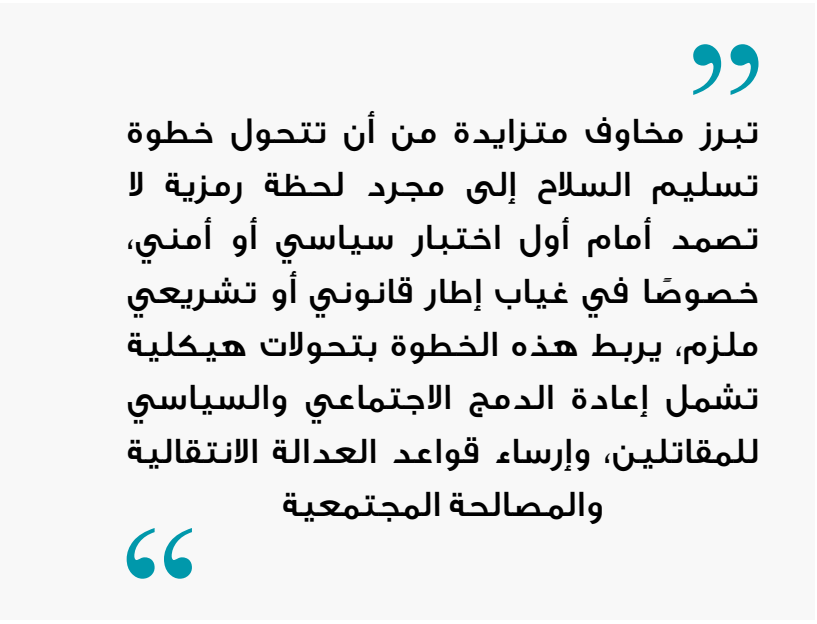

أما على المستوى المؤسسي المحلي، فإن الكرد ينادون منذ سنوات بإنشاء آليات قانونية تضمن تنفيذ أي اتفاق سلام، وتشمل إصدار قوانين للعفو، وتعديلات دستورية تعترف بحقوق الأقليات، وتشكيل لجان برلمانية للرقابة والمساءلة. هذه المطالب تهدف إلى تأمين استمرارية العملية السلمية حتى مع تغيّر الحكومات أو تغير المزاج السياسي

العام. كما يُعد إشراك مؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية عنصرًا ضروريًا لتعزيز شرعيتها وتوسيع نطاق القبول الشعبي لها، بما في ذلك لجان المصالحة والحقيقة، والنقابات، والمؤسسات الإعلامية المستقلة

وما يعزز من تعقيد المشهد هو أن حزب العمال الكردستاني نفسه، رغم إعلانه الاستعداد للتفكيك، يشترط توفير ضمانات قانونية واضحة، تشمل الحماية السياسية لقياداته وعلى رأسهم عبد اللّه أوجلان، وضمان أن تكون العملية تفاوضية رسمية وليس مجرد تسوية أمنية تفرضها الأجهزة. كما يشترط الحزب وقف العمليات العسكرية التركية توازيًا مع التقدم في تنفيذ الترتيبات التشريعية والسياسية، وهو ما لم تُظهر الدولة التركية أي التزام جاد به حتى اللحظة

إن الضمانات المطلوبة ليست مجرد أدوات تقنية أو إجرائية، بل ترتكز على أسس قانونية ودستورية صلبة تضمن للأكراد حقوقهم كمواطنين متساوين داخل الدولة، وتحمي مكتسباتهم من التراجع، وتوفر مظلة تفاوضية رسمية وشفافة تُفضي إلى بناء علاقة جديدة بين الدولة والمجتمع الكردي، قوامها المساواة والعدالة والاعتراف المتبادل. غياب هذه الضمانات يجعل من أي اتفاق سلام هشًا وقابلًا للانهيار، ويُكرس أزمة الثقة التاريخية بين الطرفين. إن الاستقرار السياسي الحقيقي في تركيا، كما في مناطق النفوذ الكردي في العراق وسوريا، مشروط بمدى استعداد الأطراف لتبني عملية تفاوضية مؤسسية شاملة، تحظى برعاية دولية وضمانات تشريعية، وتُعيد تعريف العلاقة بين الدولة والأقليات على قاعدة الإنصاف والشراكة الفعلية

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center
Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre
Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center
Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64